

قراءة حمزة على الضم المحفوظ بالياء في قوله تعالى و
وانتقل الله الذي تشاءون به وليس بسدريد الا الضم
متصل كاسمه والجار والمجرور كشي واحد فكأنما في
قولك مرت به وزيد وهذا علمه وزيد شديدي الا
تصال التكرير اشبه للعطف على بعض الكسمة فلم
يجز ووجب تكرر العامل لقول مرت به وزيد هذا العلم
زيد وسمي اجاز في تفسير قوله تعالى فاذا ذكرناه كذا
اباكر واشد ذكر في مواضع جر عطف ما اضيف اليه
الذكر في قوله كذا كركم وجواب بعضهم بان افغ في
اذا كان الحار حرفا لان اتصاله اشد وهذا جار الفصل
بين المضاف والمضاف اليه في الجملة ولا يجز بين الحرف
ومجروره ليس بشي لان الترخيري قد صح بانفع في
نوعين جميعا كما رأيت وجواب اخر بان المجرور
في حكم المتصل المرفوع كونه فاعلا المصدر ضعيف
وكذا جواب اخر بان المراد العطف من حيث الفعل
واما يجب الموقوف فهو على حذف مضاف معطوف
على الذكر اي او كذا قوله اشد ذكر وان أكد المجرور
يعني لا يجوز العطف على الضم المجرور الا بتأدية الجار
ولو أكد المجرور باسم ظاهر فلينجز مرت بكل فصل
خلافا للمركب فانه جعل كالعطف على المرفوع حيث
يوكد وقد عرفت وجه الفرق **قوله حمزة** وانتقل الله

٢٥
المركب

تشاءون به بالحق والاحكام المجرور في اختراع الكونين
وسمى واقتره على صحة العطف بدون اعادة الخافض
لاختلافه لانه يكون الواو القسم لا للعطف واعتراضه يكون
اذن من القسم الاتعاطي لان قبله وانقل الذي تشاءون
به وهو انما يكون مع الباء نحو بالله قسم واجب بانه ليس
بقسم سواد ولا متعاق بل قسم اخبار واستغناء كما قيل
والاحكام انه مطلع على ما تفعلون واما قول للصاحب
العباب والظاهر انه اما جوز ذلك على مذهب الكونين
لان كونه وهو يجوزون العطف عليه من غير اعادة
الجار في حال السعة وليس بشي لان القراءة بالرؤية
لا بالربح والافعال الكسائي وهو امام الكوفي لم يقبل
بذلك وهذا بنا على شفا جرف هار قلت ولتا ما يكون
يحمل لغزا يقال اي صورة يجوز للعطف فيها على الضم
المحفوظ بدون اعادة الخافض لفظا حال السعة باجماع
وشالها فوك شعاعة زيد مجتبت منها وانما تجل اذ حرف
الجار من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر لا يجوز العطف
علي معمولي المانعين عند سيبويه والمراد ابن النجاشي
وهشام وجماعتهم منتقدي البصرين ولابد ان يكون
احدا المعولين مجرورا او الاكان المعمولات جميعا العامل
واحد كذا قيل ويندظر ولا فرق عند هؤلاء المانعين بين
ان يكون المجرور مقدما نحو في الدار زيد والمجرور عسر